

تأمينات الحياة في الجزائر، أي دور لصيرفة التأمين؟

كلتوم مرقوم

مخبر الأنظمة المالية والمصرفية السياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف (الجزائر)

Life Insurance in Algeria, which Role of Bancassurance?

Keltoum MERGOUM

The Laboratory of Financial and Banking systems, macroeconomic policies in light of international fluctuations
University of Hassiba Ben Bouali Chlef- Algeria

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/08/05

تاريخ الاستلام: 2020/02/06

ملخص:

يعتبر التأمين على الحياة، من أهم وسائل الادخار والاستثمار، حيث يشكل مصدر تمويل مستقر لمختلف الأعوان الاقتصادية، لذلك قامت معظم دول العالم بتشجيع وتطوير هذا القطاع بكافة الوسائل الممكنة، أهمها تبني إستراتيجية الشراكة بين البنوك وشركات التأمين من خلال ما يعرف بصيرفة التأمين، باعتبارها قناة توزيعية مبتكرة لمختلف المنتجات التأمينية، ومنتجات التأمين على الأشخاص على وجه الخصوص. والجزائر كغيرها من الدول، قامت بتبني مجموعة من الإصلاحات، خصت الإطار القانوني المنظم لهذا النوع من التأمين، وذلك من خلال إصدار القانون 04-06 المتعلق بالتأمينات والذي سمح بتوزيع منتجات التأمين التي عرفت تأخرا في سوق التأمين الجزائري، عبر الشبائيك البنكية، أهمها منتجات التأمين على الحياة.

حيث حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على تجربة صيرفة التأمين في الجزائر باعتبارها أحد الإجراءات المهمة التي اتخذتها السلطات الجزائرية، لتطوير قطاع التأمين على الحياة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: صيرفة التأمين، تأمين الحياة، شبائيك بنكية، منتجات تأمينية، شركات تأمين.

الترميز الاقتصادي: (JEL): G21؛ G22

Abstract:

life insurance is one of the most common ways to save and invest. It is a reliable source of funding for a variety of economic actors. Many countries throughout the world have encouraged and developed this sector through various means, with a particular focus on a partnership strategy between banks and insurance companies through the "Bancassurance." This latter is an innovative distribution channel for a variety of insurance products, particularly life insurance. Like to other countries, Algeria has implemented a number of reforms, focusing on the legal framework that governs this type of insurance, as enacted by the law 06-04 of February 20, 2006, as amended and completed by the law 95-07 of January 25, 1995 on insurance. This law made it possible to provide life insurance products that had previously been unavailable on the Algerian insurance market. We tried to focus on the Algerian experience with "Bancassurance" because it is one of the most important measures taken by the country's monetary authorities to develop the insurance sector.

Keywords: Bancassurance, Life insurance, Bank windows, Insurance products, Insurance companies.

Jel Classification Codes : G21 ; G22

I - تمهيد :

اهتمت العديد من الدول بتطوير قطاع التأمين على الحياة ، نظرا لدوره المهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بكل الوسائل الممكنة ، أهمها السماح للمصارف بعقد اتفاقيات شراكة بينها وبين شركات التأمين في إطار ما يسمى بإستراتيجية صيرفة التأمين ، من خلال خلق تعاون تجاري بين الطرفين ، يحقق عوائد لشركات التأمين والمؤسسات المصرفية ، كما يعمل على زيادة حجم الأقساط التأمينية ، خفض التكلفة التسويقية وأسعار المنتجات التأمينية بالنسبة للزبائن ، قصد تحقيق مصلحة العملاء من جهة ، ومصلحة المصارف وشركات التأمين من جهة أخرى.

والجزائر على غرار الدول الأخرى ، سارعت إلى تبني هذا التوجه من خلال السماح للبنوك بتوزيع المنتجات التأمينية عبر شبائبيها المصرفية بغرض تطوير وترقية مجموعة من المنتجات الغير مستغلة بكفاءة ، أهمها منتجات التأمين على الحياة.

1. إشكالية الدراسة:

الإشكالية التي يمكن طرحها من خلال ما سبق هي:

ما مدى تطور قطاع التأمين على الحياة في الجزائر في ظل إستراتيجية صيرفة التأمين؟ وما هي أهم الرهانات التي تواجه تطور هذا القطاع؟

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في حداثة صيرفة التأمين ، الذي شكل نمطا جديدا في سوق التأمين الجزائري من خلال تنظيم التعاون بين المصارف وشركات التأمين ، قصد تطوير وترقية مجموعة من المنتجات التأمينية المهمشة في الجزائر وعلى رأسها التأمين على الحياة.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرض إلى الشراكة الإستراتيجية بين المصارف وشركات التأمين ممثلة في صيرفة التأمين ، وتوضيح أسباب تبني العديد من الدول لهذا التوجه مع التعرض لأهم الأسباب التي أدت بالمصارف إلى توزيع منتجات تأمين الحياة على وجه الخصوص بالإضافة إلى التعرف على الإجراءات التي اتبعتها الجزائر قصد عصنة مؤسساتها المالية من خلال تبني مفهوم صيرفة التأمين.

4. منهج الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ، تمّ الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستعمال الأسلوب الوصفي التحليلي ، من خلال وصف الظاهرة التي تضمنتها الدراسة ، وتحليل مختلف الإحصائيات الرقمية ، ومن ثمّ استخلاص النتائج المتحصّل عليها وتفسيرها بما يخدم أغراض البحث.

5. الدراسات السابقة:

تمّ الاعتماد في هذه لدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي ربطت قطاع التأمين بقطاع المصارف من خلال مفهوم صيرفة التأمين التي كان لها فضلا كبيرا في تطور التأمين على الحياة في مختلف الدول، وكانت أهم هذه الدراسات:

1.5 دراسة (Mark Teunissen, Geneva papers on Risk & Insurance-issues and practice ,United Kingdom, 2008)

بغنوان «Bancassurance: Tapping into the Banking Strength» ، تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على صيرفة التأمين كقناة للتوزيع، والتي تعتبر من أهم التغييرات في قطاع الخدمات المالية، حيث أن عملية توزيع منتجات التأمين عبر المصارف وخاصة منتجات التأمين على الحياة أصبحت تمارس تدريجيا وعلى نطاق واسع، إلا أنها لم تتطور بوتيرة متساوية في جميع أنحاء العالم، ولقد ركزت الدراسة على تجربة بنك (ING)، المؤسسة المالية العالمية لصيرفة التأمين وخاصة في منطقتي أوروبا الوسطى مثل بولونيا، رومانيا وتركيا وأسيا والمحيط الهادي مثل كوريا الجنوبية، الصين وأستراليا.

2.5 دراسة (ERNEST& YOUNG ,Insurance Agenda, Australia, 2010) بغنوان: «Bancassurance: a winning formula»

توضح الدراسة أن المصارف بعد الأزمة المالية العالمية، قامت بإعادة تقييم استراتيجياتها واتخاذ القرارات المعقدة حتى تستفيد هذه المؤسسات من مزايا صيرفة التأمين على المدى الطويل، حيث كانت القرارات الرئيسية التي تواجه مقدمي خدمات صيرفة التأمين هي: كيفية اختيار أفضل نموذج لصيرفة التأمين من مجرد نموذج توزيع إلى نموذج التصنيع والاككتاب؟ كيف يمكن للمصارف تلبية الطلب على التأمين لقاعدة العملاء المصرفية وتحقيق أقصى قدر من النمو من عمليات التأمين الخاصة بهم؟ وكيف تستجيب المصارف لتغيير الرغبة في المخاطرة ومتطلبات رأس المال؟ وكيفية التعامل مع بيئة تنظيمية متغيرة باستمرار؟ وخلصت الدراسة إلى أن التغييرات في مجال الخدمات المالية تشكل تحديات كبيرة لنموذج صيرفة التأمين، حيث تتوقع أن تؤدي التطورات الكبيرة في رأس المال التنظيمي إلى إعادة تقييم كبيرة لمصالح المصارف في شركات التأمين والعكس بالعكس.

3.5 دراسة (Emilia CLIPICI, Catalina BOLOVAN, Scientific Bulletin-Economic Sciences, Romania, 2012)

بغنوان «Bancassurance- main insurance distribution and sale Channel in Europe» ، تعرضت الدراسة إلى التعريف بصيرفة التأمين الناتجة عن رغبة المصارف في تنويع إيراداتها من خلال دخولها مجال التأمين، لتقوم بتحقيق التقارب مع شركات التأمين والتي سعت إلى تحسين هيكل قنوات التوزيع وكفاءتها، حيث تستفيد المصارف من حصولها على إيرادات إضافية من خلال الاستفادة من إمكانات شبكاتها

الكثيفة، كما تستفيد شركات التأمين من الحصول على رأس مال إضافي لتغطية مستوى الملاءة المالية بشكل دائم، والوصول إلى عدد كبير من العملاء المحتملين.

كما أشارت إلى تطور صيرفة التأمين في أوروبا، حيث تعتبر من أهم الاتجاهات في تطور صناعة الخدمات المالية الأوروبية، التأمين على الأشخاص عموما والتأمين على الحياة على وجه الخصوص.

4.5 دراسة (محمود عبد القادر زماميري، نشرة رسالة التأمين، الأردن، 2008) بعنوان (التأمين المصرفي)، التي أكد فيها الباحث بأن ظاهرة العلاقة التكاملية بين المصارف وشركات التأمين مألوفة منذ عقود في الدول الصناعية، إلا أنها تعتبر حديثة العهد في الدول العربية، في حين بدأت تخطو هذه الظاهرة خطواتها الأولى في الأردن وبشيء من الحذر والترقب.

6. التأمين على الحياة، خصائصه وأهميته الاقتصادية:

تتعرض حياة الإنسان للعديد من الأخطار، تجعله يحتاط لمستقبله المجهول، فيقوم بالتأمين على حياته لمصلحته ولمصلحة غيره. لذلك نشأ التأمين عبر العصور، واختلفت أسبابه وطرق الحصول عليه، فيواجه الإنسان العديد من الأخطار التي تؤدي إلى وفاته في سن مبكرة، أو عجزه عن العمل بسبب حادث أو بسبب مرض، بالإضافة إلى تعرضه لأخطار أخرى بسبب حياته حتى سن متأخرة، أو نتيجة حدوث حوادث معينة في حياته.

1.6. نشأة التأمين على الحياة: لقد اقترنت بداية التأمين على الحياة بالتأمين البحري، حيث نصت بعض وثائق التأمين البحري على التأمين على حياة ربان السفينة والبحارة، ولقد ظهر التأمين على الحياة في إنجلترا من خلال صدور أول وثيقة للتأمين على حياة أحد الأفراد عام 1536، واعتمد حساب قسط التأمين على مبدأ التأمين فقط، وأهملت العناصر الأخرى المؤثرة في احتمالات الحياة أو الوفاة كالسن والمهنة والحالة الصحية الخ (حمزة أحمد، إدارة الخطر والتأمين، 2006، صفحة 452)

وأعد أول جدول وفيات في سنة 1693 م، وأعقب ذلك ظهور الأسس الفنية للتأمين على الحياة، ثم ظهرت شركات التأمين التي تعمل طبقا لهذه الأسس العلمية بداية من سنة 1762 م، ومع ظهور وتطور علم الإحصاء، بالإضافة إلى انتشار معاهد الدراسات الاكتوارية، فقد انتشر التأمين على الحياة بشكل كبير، مما أدى إلى ظهور الكثير من أنواع التغطيات التأمينية (حمزة أحمد، إدارة الخطر والتأمين، 2006، صفحة 452).

2.6. مفهوم التأمين على الحياة: يغطي التأمين على الحياة جميع الأخطار الشخصية التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان، والتي قد تؤدي إلى نقص في قدرته على الحصول على دخل كاف له أو لأفراد أسرته وهو العجز الجزئي أو تؤدي إلى القضاء تماما على قدرته الإنتاجية وهو العجز الكلي، أو قد تؤدي به إلى الوفاة في سن مبكرة مما قد يعرض عائلته إلى خطر الفقر والتشرد (نعمة جعفر، 2007، صفحة 333). كما تُعرّف وثيقة التأمين على الحياة

على أنها" اتفاق بين طرفين، تتعهد فيه شركة التأمين بأن تدفع للمؤمن له أو المستفيد مبلغا من المال عند تحقق حادث معين في مقابل قسط التأمين" (علي ابراهيم عبد ربه، 2008، صفحة 116).

فالتأمين على الحياة هي جميع عمليات التأمين التي يكون لحياة الإنسان دخل فيها سواء في حالة الحياة أو حالة الوفاة أو بعض الأخطار الملحقه الأخرى المرتبطة (علي ابراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، 2006، صفحة 122). وينتمي التأمين على الحياة إلى فئة التأمين على الأشخاص، أي ذلك التأمين المتعلق بتغطية المخاطر المتعلقة بالحياة البشرية. كما يعرف أيضا بأنه جميع عمليات التأمين التي يكون لحياة الإنسان دخل فيها أي أن الخطر المؤمن منه فيها يكون متعلقا بحياة الإنسان ويكون الغرض منها واحدا أو أكثر مما يلي: (عزمي سلام و شقيري نوري، 2010، صفحة 280)

- دفع مبلغ من النقود لشخص معين عند بلوغه سن معينة؛
 - دفع مبلغ من النقود للمستفيدين عند وفاة شخص معين؛
 - ضمان مادي دوري يدفع مدى الحياة لشخص معين أو خلال فترة معينة من حياته.
- وقد يلحق به تأمينات إضافية، كالتأمين على الوفاة بسبب حادث، وضد العجز والمرض والبطالة وهو التأمين الذي يكون الخطر المؤمن منه فيه متعلقا بذات الإنسان أو بشخصه لا بذمته المالية، سواء كان الخطر متعلق بشخص المؤمن له أو كان متعلقا بشخص آخر.

ويقوم الفرد بالتأمين على حياته بموجب عقد يبرمه مع شركة التأمين على الحياة، يتضمن أربعة أطراف رئيسية تتمثل في (علي ابراهيم عبد ربه، الخطر والتأمين، المبادئ النظرية والتطبيقات العملية، 2008، صفحة 117):

- المؤمن (شركة التأمين على الحياة) الذي يتولى دفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه؛
- المؤمن له (المتعاقد أو المستأمن) الذي يقوم بدفع الأقساط المستحقة؛
- المؤمن عليه هو الشخص موضوع التأمين؛
- المستفيد: وهو الشخص الذي يدفع إليه مبلغ التأمين، إذا ما تحقق الخطر المؤمن منه.

3.6. أنواع وثائق التأمين على الحياة: هناك العديد من أنواع وثائق تأمين الحياة، ولكن يمكن حصر هذه الأنواع في ثلاث أنواع رئيسية (محمود الهانسي و عبد النبي حمودة، صفحة 282، 283):

أ. التأمين في حالة الحياة (Assurance en cas de vie): وهي وثائق التأمين التي تدفع مبالغ تأمينها في حالة الحياة فقط، حيث تلتزم شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين في حالة بقاء المؤمن له على قيد الحياة حتى سن معين، وتنقسم إلى:

- الوقفية البحتة أو ما يسمى رأس المال المؤجل، ويدفع مبلغ التأمين مرة واحدة في نهاية العقد إذا كان المؤمن له على الحياة، أما إذا توفى المؤمن له قبل انتهاء مدة العقد فلا يحصل الورثة على مبلغ التأمين؛

- الدفعات المتساوية: تلتزم شركة التأمين بدفع مبالغ دورية للمؤمن له طالما هو على قيد الحياة إما لمدة معينة أو مدى الحياة.

ب. التأمين لحالة الوفاة (Assurance en cas de décès): وهي وثائق التأمين التي تدفع مبالغ تأمينها في حالة الوفاة فقط؛

ج. التأمين المختلط (Assurance Mixte): وهي وثائق التأمين التي تدفع مبالغ تأمينها في حالة الحياة أو الوفاة، أي أن شركة التأمين تلتزم بدفع مبلغ التأمين في حالة الحياة أو الوفاة أيهما يحدث أولاً.

بالإضافة إلى أنواع الوثائق المختلفة، يمكن للتأمين على الحياة ((EL HABBOULI, 2015, pp. 21-24 أن يغطي عدة وظائف أهمها:

- أداة ادخار واستثمار: بإمكانية إعادة شراء الأقساط المستثمرة يعطي التأمين على الحياة طابع المدخرات المتاحة؛

- أداة تقاعد وأداة نقل وإدارة الثروات: عن طريق تحويل رأس المال المدفوع للمستفيدين المعيّنين في العقد بعد وفاة المؤمن عليه؛

- أداة احتياط وأداة ائتمان.

4.6. خصائص التأمين على الحياة: يتميز التأمين على الحياة بمجموعة من الخصائص (علي الوردي، 2016، صفحة 178) تميزه عن غيره من التأمينات الأخرى والتي يمكن إيجازها في الجدول رقم 01.

5.6. الدور الاقتصادي للتأمين على الحياة: لا يقتصر الهدف الأساسي للتأمين على الحياة على تخفيض حجم الخسائر التي يتعرض لها المؤمن له وما يترتب عن ذلك من توفير الأمان والطمأنينة و تحقيق الاستقرار لأفراد المجتمع من خلال ضمان دفع مبالغ معينة أو معاشات للمؤمن لهم أو المؤمن على حياتهم، أو لورثتهم في حالة الوفاة، أو في حالة بقائهم على قيد الحياة عند حلول أجل المعين في العقد، وإنما له أيضا مساهمة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الكامل للمشروعات ورجال الأعمال وذلك بتوفير الموارد المالية التي تحتاجها المشروعات والمؤسسات من خلال الموارد المعبئة، فهو يعمل على:

أ. توفير الموارد المالية: تعمل شركات التأمين على توفير الموارد المالية لأنشطة استثمارية متعددة، يمكن أن تحقق من خلالها عوائد مجزية، حيث تستفيد الشركة من الفترة التي تفصل بين تجميع أقساط التأمين وتاريخ استحقاق مبالغ التأمين والتي تكون في الغالب طويلة، وتوظيف هذه الحصيلة من الأقساط في شراء الأوراق المالية (جلدة، 2009، صفحة 207)، بالإضافة إلى منح قروض للأفراد والمنشآت لتمويل أنشطتهم الاستثمارية.

ب. تنمية وتشجيع الادخار: تقوم شركات التأمين بدور مماثل للمؤسسات المالية الأخرى كالبانوك التجارية والمتمثلة في الوظيفة الادخارية من خلال تأمين الحياة، حيث أن الأقساط المتجمعة من المؤمن لهم تكون أكبر من مبالغ التأمين المدفوعة (التعويض) لذلك تقوم شركات التأمين باستثمار هذه الفوائض (شقيري نوري، ابراهيم نور،

أحمد صايف، سمير ذيب، و زافر الرامييني، 2009، صفحة 226)، التي تمثل مدخرات يتم استثمارها نيابة عن المؤمن لهم، ليحصل المستفيدون في النهاية على قيمة التأمين المتمثلة في الأقساط المتجمعة مضافا إليها بعض الفوائد (صالوم حموي و رمضان اسماعيل، 2011، صفحة 78).

6.6. المؤشرات الاقتصادية للتأمين على الحياة: تتضح الأهمية الاقتصادية للتأمين على الحياة من خلال بعض المؤشرات على المستوى العالمي، وتتمثل هذه المؤشرات في:

أ. تطور حجم الأقساط: عرف قطاع تأمين الحياة تطورا ملحوظا على المستوى العالمي حيث انتقل حجم الأقساط من 2209 مليار دولار أمريكي سنة 2006 لتبلغ ما قيمته 2534 مليار دولار أمريكي سنة 2015 كما يوضحه الجدول رقم 02.

تظهر أهمية قطاع التأمين على الحياة المتزايدة عالميا من سنة 2006 إلى سنة 2015، من خلال حجم الأقساط المحصلة، والتي عرفت تزايد من سنة لأخرى حيث بلغ نسبة 56% من الحجم الإجمالي للتأمين، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الاهتمام المتزايد والوعي التأميني الكبير لدى المؤمن لهم، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يلعبه هذا القطاع في تحسين الظروف المعيشية للأفراد.

ب. كثافة التأمين العالمي: عرف متوسط إنفاق الفرد على تأمين الحياة على المستوى العالمي تطورا ملحوظا، حيث انتقل من 330.6 دولار سنة 2006 ليلبلغ 345.7 دولار سنة 2015 أي ما يعادل 56% من إنفاق الفرد على التأمين، كما يوضحه الجدول رقم 03.

ج. معدل نفاذ التأمين: عرف معدل نفاذ تأمين الحياة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي تطورا واضحا من سنة 2006 إلى سنة 2015، ولقد قدر في سنة 2015 بـ 3.47%، أي ما يعادل 56% من معدل نفاذ التأمين العالمي الإجمالي، كما يبينه الجدول رقم 04.

ويرجع هذا التطور إلى قيام العديد من الدول بتشجيع هذا القطاع وتطويره وذلك بالسماح للبنوك بعقد استراتيجيات شراكة بينها وبين شركات التأمين في إطار ما يسمى بإستراتيجية صيرفة التأمين، قصد الاستفادة من قواعد المعطيات الضخمة للعملاء التي تتوفر عليها البنوك وجعل هذه الأخيرة قناة تسويقية مهمة لمنتجات التأمين على الحياة على وجه الخصوص.

II - الطريقة والأدوات:

لمعالجة الإشكالية المطروحة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك لتحديد الإطار النظري للموضوع من خلال الوقوف على المفاهيم المتعلقة بالتأمين على الحياة، ومختلف الخصائص التي يتميز بها مع التركيز على أهميته الاقتصادية وأهم الأسباب التي أدت بالمصارف إلى توزيع منتجات التأمين على الحياة، وذلك من خلال لقاء

الضوء على التوجه الجديد الذي تبنته مختلف الدول الغربية والجزائر على وجه الخصوص والذي يتمثل في الشراكة بين البنوك وشركات التأمين في ظل إستراتيجية صيرفة التأمين.

كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل واقع صيرفة التأمين في الجزائر ودورها في ترقية سوق التأمين على الحياة، بالتركيز على أهم العوامل التي أدت الى تبني هذا التوجه، ومدى تجسيد هذا النموذج في الواقع، من خلال الوقوف على أهم المنتجات الموزعة عبر المصارف، ومدى تطور رقم أعمال صيرفة التأمين منذ انطلاقتها الفعلية سنة 2011 الى غاية 2015، مع استخلاص أهم الرهانات والتحديات التي تواجه تطور هذا النموذج في الجزائر.

ولقد تم الاعتماد على مجموعة من المصادر ذات العلاقة بالموضوع، خاصة التقارير السنوية الدولية الخاصة بقطاع التأمين والتقارير السنوية لمديرية التأمينات بالجزائر.

1. الشراكة بين البنوك وشركات التأمين في ظل إستراتيجية صيرفة التأمين:

تعتبر صيرفة التأمين مصطلح جديد من أصل فرنسي حيث تعتبر فرنسا وإسبانيا أول البلدان التي خاضت تجربة صيرفة التأمين، ففي السبعينيات من القرن العشرين ظهر مفهوم صيرفة التأمين في فرنسا وتطور فيها نتيجة لنضج السوق التأمينية الفرنسية التي تتميز بالجودة والقدرة التنافسية العالية، فمصطلح "صيرفة التأمين" يستعمل ليعبر عن الجهود التي تبذلها المصارف للدخول في سوق التأمين.

1.1 مفهوم صيرفة التأمين: لقد عالج الكثيرون مفهوم صيرفة التأمين وحاولوا إعطاء تعاريف متعددة نذكر منها: حسب (Jean Pierre Daniel)، تمثل صيرفة التأمين توزيع منتجات التأمين من خلال الفروع المصرفية، كما تشكل تطور كبير في توزيع المنتجات المالية" (Daniel, 1995, p. 109) كما أعطى كل من (Michel Laffitte et Alain Borderie) ثلاث تعاريف لصيرفة التأمين (Borderie & Laffitte, 2004, pp. 47,48):

أ. التعريف الأول: يعرف صيرفة التأمين على أنها عبارة عن نشاط يقوم بتوزيع الخدمات التأمينية عبر الشبائيك المصرفية وهو تعريف تقليدي وضيق.

ب. التعريف الثاني: هو أقل تقييدا فهو يرى أن صيرفة التأمين هي عبارة عن طريقة توزيع المنتجات التأمينية عبر الشبائيك المصرفية والمؤسسات المالية.

ج. التعريف الثالث: «إن إنشاء تكتلات مالية وذلك بالمشاركة بين المجمعات المصرفية والتأمينية يمكن أن يمثل تعريف آخر لصيرفة التأمين" تظهر ترجمته أكثر من خلال إنشاء شراكات رأسمالية بين المصرف وشركة التأمين أو بيع من خلال شبكات كل منهما المنتجات المصرفية والتأمينية.

ومما سبق يمكننا القول إن صيرفة التأمين يقصد بها توفير المنتجات التأمينية والمصرفية عبر القنوات التوزيعية بالمصارف، من خلال المقاربة بين المصارف وشركات التأمين والتي تأخذ أشكال ونماذج مختلفة.

2.1 النماذج الأساسية لصيرفة التأمين: تتمثل النماذج الأساسية لصيرفة التأمين فيما يلي:

أ. اتفاقية التوزيع (Pure Distributor): تعتبر اتفاقية التوزيع من أبسط أشكال صيرفة التأمين، ففي هذه الحالة يقوم المصرف بدور الوكيل أو الوسيط لشركة تأمين أو أكثر مقابل عمولة، حيث يقوم بعقد اتفاقية بينه وبين شركة التأمين ليقوم بدور الموزع للمنتجات التأمينية، وعموما يعمل هذا النموذج بشكل جيد في الأسواق (Teunissen, 2008, p. 409)

ب. التحالف الاستراتيجي (Strategic Alliance): يعرف التحالف الاستراتيجي في تلك العلاقة ذات الأهداف بين منظمات مستقلة تجمع بينها أهداف مشتركة وتسعى لتحقيق منافع متبادلة مع اعتراف هذه المنظمات في نفس الوقت بأهمية الاعتماد المتبادل بينها (مرقاش، 2016، صفحة 76)

ج. المشاريع المشتركة (Joint Venture): وتعني مشاركة المصرف مع شركة التأمين أو عدة شركات تأمينية أي أن المصرف وشركة التأمين يقوموا بإنشاء شركة بملكية مشتركة، بحيث يمكن لكلا الطرفين إقامة مشروع مشترك من خلال المساهمة في رأس المال وتحمل المسؤولية المشتركة للإدارة، عادة ما تأخذ شركات التأمين مسؤولية مراقبة وإدارة المخاطر في حين يكون المصرف مسؤولا عن عملية التوزيع، بحيث يتحصل كل منهما على حصته النسبية من العوائد والأرباح والخسارة (ERNEST & YOUNG, 2010, p. 03)

د. التكامل (Complete Integration): إستراتيجية التكامل تذهب إلى أبعد حد منه في الإستراتيجيات السابقة، فتتضمن الجمع بين المنتجات التأمينية والخدمات المصرفية من خلال إنشاء شركة جديدة فرعية (Création d'une Nouvelle Filiale) ويكون ذلك من خلال تأسيس المصرف لشركة تأمين مملوكة منه بالكامل، تعبيرا منه عن رغبته في المراقبة الكلية لهذا النشاط الجديد، وهو النموذج المتبع بكثرة في فرنسا.

هـ. الاندماج / الاستحواذ (Merger/Acquisition): تنشأ عمليات الاندماج والاستحواذ بين المصارف وشركات التأمين، إما من خلال تملك حصص مؤثرة من أسهم الملكية للشريك المتفق معه وهو ما يعرف بالاستحواذ أو عملية اشتراك شريكين (بنك وشركة تأمين) في عملية التوزيع في شكل مؤسسة واحدة (الاندماج) (CLIPICI & BOLOVAN, 2012, p. 56)

3.1 مزايا صيرفة التأمين: لقد خلصت العديد من الدراسات إلى وجود فوائد عند دمج المصارف لمنتجات التأمين مع منتجاتها على وجه الخصوص، فاستغلال المهارات المصرفية في إطار عملية التنويع نحو أنشطة أخرى كالتأمين على الحياة، تفسر أداء (Performance) استراتيجيات صيرفة التأمين.

ومما سبق يمكننا أن نقول بأن نموذج صيرفة التأمين يتميز بقوة مختلفة تؤدي إلى بعض الإيجابيات المهمة للفاعلين في هذا النموذج، والتي تتضح من خلال الشكل رقم 01 (Gardette, 2012, p. 5) بالإضافة إلى مختلف المزايا التي توفرها صيرفة التأمين لكل الفاعلين في القطاع، هناك بعض المزايا التي تتحقق على مستوى الاقتصاد الكلي والتي تتمثل في:

■ **تطوير سوق التأمين على الحياة:** نجد أن منتجات التأمين على الحياة على مستوى الاقتصاد الكلي، هي منتجات ادّخار على المدى الطويل، تشكل مصدر تمويل مستقر لمختلف الأعوان الاقتصادية التي هي بحاجة إلى موارد طويلة الأجل، كما يمكن أن تكون وسيلة لتمويل عجز الدولة. فالاقتصاد الوطني هو بحاجة كبيرة إلى أموال التأمين على الحياة لتمويل نظام التقاعد التكميلي في ضوء المشاكل التي قد يتعرض لها نظام التقاعد الوطني فيما يخص التمويل (بريش وحمو، 2008، صفحة 310)

■ **معالجة فشل نظام التقاعد:** يعتبر عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 60 عاما أو أكثر الأسرع نموا على الصعيد العالمي، فمن المتوقع أن يبلغ إلى أكثر من الضعف بحلول سنة 2050 وأكثر من ثلاثة أضعاف بحلول سنة 2100 ابتداء من سنة 2015، حيث أن 66% من الزيادة التي تحدث بين عامي 2015 و2050 سوف تحدث في آسيا، و13% في أفريقيا، و11% في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، و10% المتبقية في مناطق أخرى (United Nations، 2015، صفحة 9)، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل الولادة، انخفاض القوة العاملة، والارتفاع في توقع الحياة أو متوسط العمر المتوقع (هو مؤشر إحصائي يقيس الحالة الصحية للسكان، ويعرف على أنه عدد السنوات التي قد يعيشها الوليد حديث الولادة إذا ما افترض استمرار اتجاهات معدل الوفيات السائد عند ولادته على ذات الوتيرة خلال فترة حياته)، كما هو مبين في الشكل رقم 01 و الشكل رقم 02.

أصبح مشكل الشيخوخة يمثل خطرا على نظام التقاعد المبني على المشاركة (أي أن أجور المتقاعدين تدفع من خلال اشتراكات القوة العاملة أو ما يسمى التضامن بين الأجيال)، حيث أصبحت نظم الحماية الاجتماعية في العديد من البلدان غير قادرة على تغطية كل المعاشات، فنجد أن صيرفة التأمين من خلال منتجات التأمين على الحياة قد وجدت الحل لهذه المشكلة، فبدأت بتطوير منتجات التأمين على الحياة للحصول على معاشات تقاعد إضافية، كعقود الرسملة.

2. أسباب توزيع المصارف لمنتجات التأمين على الحياة:

تتمثل أوجه التشابه بين نشاط المصارف ونشاط التأمين في أن كلا القطاعين يقدمان أدوات وأوعية ادّخارية، خاصة بالنسبة لبوالص التأمين على الحياة التي تعتبر أداة ادّخار مشابهة لودائع الادّخار في المصرف، كما يتجه كلا القطاعين أكثر فأكثر نحو تقديم خدمات ذات طابع استثماري (عزمي سلام و شقيري نوري، 2010، صفحة 75)، مما أدى بالمصارف إلى إتباع إستراتيجية "الترويج" التي يمكن أن تفسرها عدّة أسباب، منها تخفيض

المخاطر والتقييم الجيد لها ، زيادة الإيرادات عن طريق تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية للعملاء المعروفة بـ (One-Stop Shopping)، ولاء العملاء، ربحية الفروع وتحسين قواعد البيانات للعملاء (BEN SELMA, 2009, p. 07)

ولقد كانت بداية دخول المصارف مجال الخدمات التأمينية مرتبطة بمنتجات التأمين على الحياة لاعتبار قريبا من خصائص المنتجات المصرفية.

وقد برزت الحاجة إلى توزيع باقي منتجات التأمين عبر المصارف نتيجة للربحية في تقديم توليفة واسعة ومتكاملة من الخدمات إلى العملاء (عبد القادر زماميري، 2008، صفحة 15)

ويرجع توزيع المصارف لمنتجات التأمين إلى عدة أسباب، أهمها: (Launay, Marjorie, و Bérangère, 2005، صفحة 24)

- الطابع التكاملي لمنتجات التأمين خصوصا تلك المتعلقة بتأمينات الحياة؛
- اعتبار منتجات التأمين على الحياة عموما منتجات طويلة الأجل، مما يتطلب ضرورة تمتع المؤسسة المعنية بتسويقها بالثقة الكاملة؛
- يستخدم مستشارو المصارف، معرفتهم بأصول عملائهم لتقديم الاستشارات والنصائح التي توافق احتياجاتهم خصوصا ما تعلق بها بتأمينات الحياة.
- لقد قامت المصارف التأمينية بتوسيع نطاق منتجات تأمين الحياة الموزعة لتشمل منتجات الاحتياط والحماية وذلك حتى يستطيع الأفراد والأسر التخفيف من التكاليف المالية والحفاظ على مستوى المعيشة في حالة:
- تحقق العجز الجسماني من خلال تأمين العجز والإعاقة؛
- مواجهة نفقات طبية كبيرة من خلال التأمين الصحي وتأمين الرعاية والأمراض الخطيرة؛
- الوفاة المبكرة من خلال تأمين الوفاة.

حيث تحدّد الأحداث الرئيسية التي تظهر في مراحل الحياة المختلفة ، قرار شراء نوع معين من أشكال تأمينات الاحتياط والتي تتطوّر مع تطوّر مراحل الحياة المختلفة من أجل تلبية العديد من الاحتياجات. ففي السن المبكرة يتم التركيز على حماية الدخل، أما مع التقدّم في السن خاصة في حالة الشيخوخة والتقاعد ، تظهر الحاجة إلى تمويل الرعاية الصحية ، كما هو موضح في الشكل رقم 04.

اتضح من خلال دراسة حديثة ، خصت محددات الطلب على تأمين الحياة أن هناك علاقة طردية بين ولادة طفل وشراء عقد تأمين الوفاة المؤقتة ومبلغها ، كما أظهرت نفس الدراسة أن الأسر تقوم بشراء عقد تأمين وفاة مؤقتة بشكل طوعي عندما يتحصل المعيل على وظيفة جديدة (Sigma، 2013، صفحة 03)، بمعنى أنّ شراء بوليصة التأمين لم تكن للحماية من فقدان الدخل نتيجة فقدان العائل الرئيسي وإنما كانت نتيجة حدث جديد.

كما أن هناك عدة أنواع أخرى من عقود تأمين الحياة التي تكفل وتضمن الحماية من أخطار فقدان الاستقلالية التي تتطلب مساعدة لأداء أنشطة معينة من الحياة اليومية (SIGMA، 2014، صفحة 06)، تكون في شكل عقود فردية أو جماعية (اختيارية أو إجبارية) (Dufour-Kippelen، 2008، الصفحات 7-8)، والتي يمكن اعتبارها من المنتجات الواعدة بالنسبة للمصارف التأمينية، ونبين طبيعة وخصائص أهم العقود التي تضمن أخطار فقدان الاستقلالية من خلال الجدول رقم 05.

III. النتائج والمناقشة

بعد معالجة وتحليل البيانات السابقة، تم التوصل الى مجموعة من النتائج، تم ربطها بالواقع الجزائري، ومن ثم اقتراح جملة من التوصيات التي تعمل على تطوير وترقية منتجات التأمين على الحياة التي تعتبر مهمشة وضعيفة وبالتالي تطوير صيرفة التأمين.

1. صيرفة التأمين في الجزائر ودورها في ترقية قطاع التأمين على الحياة:

بهدف تطوير سوق التأمينات في الجزائر تم تحضير الإطار القانوني والتشريعي لتحقيق نوع من التقارب بين المصارف وشركات التأمين في الجزائر، يسمح بتطوير الخدمات المالية عموما نحو الأحسن ويسمح كذلك بتطوير التأمينات على الأشخاص التي تعتبر حصتها ومساهمتها ضعيفة مقارنة بالاقتصاديات المجاورة. فالاقتصاد الوطني هو في حاجة كبيرة لأموال التأمين على الحياة لتمويل نظام التقاعد التكميلي كما أن تطوير سوق التأمين في الجزائر سيساعد في المساهمة في تمويل الدولة، وذلك من خلال دعم قدرات الادخار الوطني في تمويل الاقتصاد على المستوى الكلي.

1.1 العوامل المساعدة على ظهور صيرفة التأمين في الجزائر:

لقد شرعت الجزائر في تبني مجموعة من الإصلاحات لمسايرة هذا التوجه من خلال القانون 04/06 الذي سمح للمصارف بتسويق المنتجات التأمينية، وبالتالي انفتاح الجزائر على صيرفة التأمين من خلال عقد عدة اتفاقيات شراكة بداية سنة 2008. أهم العناصر التي ساعدت على ظهور صيرفة التأمين في الجزائر نذكر:

أ. الإطار التنظيمي المتعلق بالتأمينات: حيث تمّ تعديل التشريع الخاص بقطاع التأمين من خلال القانون 04/06 المتعلق بالتأمينات (القانون 04-06، 2006) المعدّل والمتمم للأمر 07/95 والذي يعتبر انطلاقة حقيقية لنشاط التأمين في الجزائر، بحيث كان الغرض منه توسيع السوق وفتحها أمام الشركات الأجنبية من أجل إحداث جو تنافسي، تحسين نوعية الخدمات من خلال تطوير تأمينات الأشخاص وتوزيع أساليب توزيع المنتج التأميني، الفصل بين تأمينات الأضرار و تأمينات الأشخاص وتعزيز الأمن المالي من خلال تحرير رأسمال شركات التأمين وتعزيز نظام الرقابة و الإشراف من خلال إنشاء لجنة الإشراف على التأمين.

ب. مؤشرات سوق التأمين في الجزائر: وتتمثل في

■ **سوق غير مستغل بشكل كامل وإمكانات نمو قوية:** سجّل سوق التأمين الجزائري تحسنا حقيقيا من حيث الأداء والتنظيم. فتحليل وضع السوق في الجزائر يبيّن نموا مستمرا في حجم الأقساط المحصلة ومعدل النفاذ وكذا الكثافة التأمينية، فقد عرف السوق الجزائري للتأمينات نموا يقدر بـ 26% في 2008، حيث انتقل حجم الأقساط من 53,8 مليار دينار في سنة 2007 إلى 67,8 مليار دينار في سنة 2008 (ATLAS MAGAZINE، 2010، صفحة 02)، ليصل إلى 127.9 مليار دينار في سنة 2015 (Direction des Assurances، 2015، p. 8)

■ **معدل نفاذ التأمين:** بلغ 0.82 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015، والذي يعتبر ضعيفا مقارنة بالدول المجاورة حيث بلغ 1.91% في تونس و3.05% في المغرب (SIGMA، 2016، p. 54)، ورغم أن حجم أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر، والذي جعل الجزائر تنتقل من الرتبة 87 سنة 2005 (SIGMA، 2006، p. 37) إلى الرتبة 81 سنة 2015 حسب الترتيب العالمي للدول المرتبط بحجم الأقساط المكتتبه (SIGMA، 2016، p. 54)، إلا أن تغيرات هذا المعدل تعتبر طفيفة جدا، كما يعتبر ضعيفا جدا مقارنة بمعدل النفاذ العالمي الذي بلغ 6.23% في سنة 2015 كما هو موضح في الشكل رقم 06.

وبالتركيز على معدل نفاذ التأمين على الحياة، نلاحظ أن هناك تطوّر ملحوظ حيث انتقل من 0.03% سنة 2005 ليلعب 0.07% سنة 2015، إلا أنه يبقى ضعيفا، مما يدل على أن قطاع التأمين على الحياة غير مستغل بكفاءة وله إمكانات نمو قوية، على الدولة الجزائرية استغلالها.

■ **كثافة التأمين:** رغم أن إنفاق الفرد الجزائري على التأمين في تزايد مستمر خلال الفترة 2005-2015، والذي بلغ 31.8 دولار لسنة 2015، إلا أن هذا لا ينفي أن هذه النسبة تبقى ضعيفة مقارنة بالإنفاق العالمي الذي قدّر بـ 621.2 \$ لنفس السنة وخاصة بالنظر إلى إنفاق الفرد على التأمين على الحياة والذي قدّر بـ 2.5 دولار فقط، في حين بلغ إنفاق الفرد العالمي لنفس التأمين 345.7 دولار، مما يؤكد أن السوق الجزائري غير مستغل بشكل كاف ويملك إمكانات نمو كبيرة، و يظهر تطور الكثافة التأمينية في الجزائر للفترة 2005-2015 من خلال الجدول رقم 07.

ج. **تسيطر الشركات العمومية على قطاع التأمينات في الجزائر بنسبة 62% من إنتاج السوق التأميني وتوزع 38%** الباقية على الشركات الخاصة والمختلطة والتعاضديات (Direction des Assurances، 2015، صفحة 7). وتقدم هذه الشركات خدمات تأمينية متشابهة، إذ تقتصر المنافسة بينها على حجم الأقساط المجمعة، ومن ثم فدخل شركات جديدة وتقديم منتجات متنوعة من شأنها أن تطوّر صيرفة التأمين في الجزائر؛

د. **يتميز قطاع التأمين في الجزائر بوجود سوقين، الأول خاص بتأمينات الأضرار الذي يطفئ عليه الطابع الإلزامي، والثاني سوق تأمينات الأشخاص الاختياري، فنجد أن تأمينات الأضرار حققت ما قيمته 117.8 مليار دينار أي ما**

يعادل 92% من المعدّل الإجمالي للسوق في 2015، في حين تمثل تأمينات الأشخاص نسبة ضئيلة جدا إذ حققت ما نسبته 8% من المعدّل الإجمالي للسوق في سنة 2015 (Direction des Assurances، 2015، صفحة 8)، ومنه يمكن أن تعمل صيرفة التأمين على تطوير تأمينات الأشخاص باعتبارها وسيلة جيدة لتوزيع المنتجات التأمينية وخاصة التأمين على الحياة؛

هـ. بالنسبة لتوزيع المنتجات التأمينية، فإن شبكة التوزيع المباشرة تسيطر على عملية الإنتاج في حين الوسطاء (الوكلاء والسماسرة) لا يقدمون سوى 29% من مجموع الأقساط المحصلة في 2015، (Direction des Assurances، 2015، p. 12)، وقد تعتبر صيرفة التأمين وسيلة جيدة لتوزيع المنتجات التأمينية؛ أما فيما يخص تأمين الأشخاص فيتم توزيعها حسب قنوات التوزيع المختلفة المتواجدة بالجزائر كما هو موضح في الجدول رقم 08.

2.1 واقع صيرفة التأمين في الجزائر:

وفقا لأحكام المادة 53 من القانون 04/06 الصادر في 02/20/2006 المعدّل والمتمّم للأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات (القانون 04-06، 2006، صفحة 12)، تم السماح بممارسة صيرفة التأمين في الجزائر، ثم جاءت الأحكام التطبيقية للقانون 04/06 من خلال المرسوم التنفيذي رقم 153/07 الصادر في 22 ماي 2007 لتحديد شروط توزيع المنتجات التأمينية (الجريدة الرسمية العدد 35، 2007، صفحة 17) عن طريق المصارف، الهيئات المالية والشبكات التوزيعية الأخرى، بعدها جاء القرار الوزاري المؤرخ في 06/08/2007 المحدّد لقائمة المنتجات التأمينية التي يمكن توزيعها عبر المصارف والمؤسسات المالية وما شابهها والعمولات القصوى (الجريدة الرسمية العدد 59، 2007، صفحة 17) لكل منتج، كما يبينه الجدول رقم 09.

بعدها جاء القرار المؤرخ في 20/02/2008 الذي يحدّد النسبة القصوى لمساهمة مصرف أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة تأمين أو إعادة تأمين والتي تقدّر بـ 15% من رأس المال الاجتماعي لشركة التأمين أو إعادة التأمين (الجريدة الرسمية العدد 17، 2008، صفحة 25).

2. تطور تجربة صيرفة التأمين في الجزائر:

منذ إصدار المراسيم التطبيقية الخاصة بصيرفة التأمين في الجزائر تم توقيع عدّة اتفاقيات شراكة لتوزيع المنتجات التأمينية سنة، منها ما كان بين (CNEP Banque et CARDIF ELdjazair)، بين الشركة الوطنية للتأمين وبنك التنمية المحلية (SAA et BDL) وبين الشركة الوطنية للتأمين والبنك الفلاحي للتنمية الريفية (SAA et BADR) وتبعها بعد ذلك عدّة اتصالات لتجسيد النموذج على الواقع.

تطور رقم أعمال صيرفة التأمين في الجزائر منذ سنة 2011 بما قيمته 1,07 مليار دينار ونسبة 1,25 % من رقم أعمال قطاع التأمين الإجمالي لنفس السنة، ليصل إلى 1.64 مليار دينار لسنة 2013 ويفوق 2.2 مليار دج سنة 2015، كما هو مبين في الشكل رقم 05.

تقوم صيرفة التأمين في الجزائر بتوزيع أربع منتجات تأمينية رئيسية، ولقد حققت ما قيمته 2.2 مليار دج سنة 2015، 76.66 % منها تخص تأمين الأشخاص، يأتي بعده تأمين القروض الفلاحية بنسبة 22.09 %، تأمين الأخطار المتعددة للسكن بنسبة 1.15 % وأخيرا تأمين الكوارث الطبيعية بنسبة 0.10 %.

لقد تطور منتج تأمين الأشخاص ليحتل المرتبة الأولى من حيث الحصة السوقية لصيرفة التأمين، إذ انتقل من 955.20 مليون دج سنة 2011 ليحقق 1691.28 مليون دج سنة 2015، كما يوضحه الشكل رقم 06.

أما من معطيات الشكل رقم 07، وحسب توزيع رقم أعمال صيرفة التأمين وفقا للفروع المختلفة لتأمين الأشخاص، فنجد أن 83 % منه عبارة عن تأمين المقترضين نظرا لارتباطه بالنشاط الرئيسي للمصارف وهو تقديم القروض.

3. مناقشة النتائج:

للإجابة على إشكالية الدراسة في شقها الأول، لاحظنا أن التأمين على الحياة عرف تطورا ملحوظا منذ انطلاق تفعيل صيرفة التأمين في الجزائر سنة 2011، إلا أن هذه النتائج تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الإمكانيات المتوفرة، مما يدفعنا إلى الإجابة على الشق الثاني من إشكالية الدراسة والتي تخص التحديات التي تواجه تطور هذا القطاع، حيث تمّ تسجيل الكثير من التحديات والرهانات التي تحول دون تطور قطاع التأمين على الحياة في الجزائر وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة من المقاربة بين المصارف وشركات التأمين، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن التضامن الذي يتميز به المجتمع الجزائري والوازع الديني والاعتقاد بحرمة المنتجات التأمينية وضعف الوعي والثقافة التأمينية لدى العديد من أفراد المجتمع، ينعكس سلباً على قطاع تأمين الحياة وبالتالي تطور صيرفة التأمين في الجزائر؛

- تعتبر الإعفاءات الضريبية المطبقة ضرورية لجعل منتجات الحياة أكثر جاذبية، إلا أننا نجد أنه في الجزائر لا توجد امتيازات ضريبية مشجعة، مما يحد من تطورها وتطور صيرفة التأمين في الجزائر؛

- يعتبر انخفاض مستوى الأجور من العوامل الغير مشجعة على صيرفة التأمين، فدخل المواطن الجزائري في العموم يكاد يغطي الاحتياجات الأساسية ولا يسمح له بتحمل نفقات إضافية؛

- إن نقص الدعاية والإشهار، جعل من صيرفة التأمين غير معروفة لدى الجمهور.

IV. الخلاصة:

قامت السلطات الجزائرية بإصلاحات هامة، إدراكا منها لأهمية التأمين على الحياة في تمويل الاقتصاد وبالتالي التنمية الاقتصادية، أهمها صيرفة التأمين التي أصبحت واقعا حقيقيا في الجزائر، حيث عرفت تطورا ملحوظا نتيجة للإصلاحات التي شهدتها قطاع التأمينات من خلال القانون 04/06 الصادر في 20/02/2006 المتعلق بالتأمينات والذي عدل وتمم الأمر 07/95 الصادر في 25 جانفي 1995 باعتباره الإطار القانوني المساعد في ظهور وتأطير أولى اتفاقيات الشراكة بين الشركات التأمينية والمصارف. لكن بالرغم من كل هذه الإصلاحات وكل الجهود الرامية إلى تفعيل دور قطاع التأمينات وقطاع تأمين الحياة على وجه الخصوص في المساهمة في التنمية الاقتصادية ككل من خلال البحث عن عديد المداخل نحو تعزيز صيرفة التأمين، تبقى النتائج المحققة للقطاع ضعيفة والتي لم تتجاوز 8% من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين، مما يؤكد أن سوق التأمين الجزائري غير مستغل بكفاءة ويتوفر على إمكانيات نمو قوية؛ يجب الأخذ بكل السبل من أجل استغلالها للاستغلال الأمثل من خلال التركيز على تنشيط قطاع التأمين على الحياة على غرار كل الدول الأجنبية والعربية التي لاق بها قطاع التأمين على الحياة تطورا كبيرا والذي ارتبط ارتباطا وثيقا بتطور صيرفة التأمين.

ومنه يمكن تقديم بعض التوصيات التي تعمل على تطوير وترقية منتجات التأمين على الحياة التي تعتبر مهمشة وضعيفة وبالتالي تطوير صيرفة التأمين والتي تتمثل فيما يلي:

- تفعيل الامتيازات الضريبية التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2006 والمرتبطة بتأمينات الحياة؛
- التركيز على منتجات التقاعد والرسملة باعتبارها من المنتجات الطويلة الأجل والتي تعتبر مصدرا أساسيا لتعزيز المدخرات؛
- المزيد من الاهتمام بتكوين عمال المصارف، حتى تكون لهم القدرة على تمكين العميل من إدراكه مدى حاجته إلى المنتجات المعروضة وعلى رأسها تأمينات الحياة؛
- تفعيل الحكومة لبورصة الجزائر، باعتبارها المكان الأمثل لتداول منتجات الحياة الاستثمارية الطويلة الأجل.
- آفاق الدراسة:

تعتبر المغرب أول بلد على مستوى المغرب العربي فيما يخص صيرفة التأمين، حيث استطاعت أن تحقق صيرفة التأمين ما نسبته 61% من السوق الإجمالي للتأمين على الحياة، وبالتالي يمكن أن يكون إلقاء الضوء على هذه التجربة من آفاق الدراسة، باعتبارها من الأسواق الواعدة التي يمكن الاستفادة منها لاستخلاص الدروس وذلك لتطوير قطاع التأمين وصيرفة التأمين في الجزائر.

١. الإحالات والمراجع:

- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه. (2006). *مبادئ التأمين*. الاسكندرية - مصر: الدار الجامعية.
- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه. (2008). *الخطر والتأمين، المبادئ النظرية والتطبيقات العملية*. الاسكندرية، مصر: دار المطبوعات الجامعية جورج عوض.
- أسامة عزمي سلام، و موسى شقيري نوري. (2010). *إدارة الخطر والتأمين*. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
- الجريدة الرسمية العدد 17. (20 02 2008). قرار وزير المالية. تحديد النسبة القصوى لمساهمة بنك أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة تأمين و/أو إعادة تأمين. الجزائر.
- الجريدة الرسمية العدد 35. (23 05 2007). لمرسوم التنفيذي رقم 07-153. كفايات وشروط توزيع منتوجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وشبكات التوزيع الأخرى. الجزائر: أ.
- الجريدة الرسمية العدد 59. (06 08 2007). قرار وزارة المالية. تحديد منتوجات التأمين الممكن توزيعها بواسطة البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وكذا التسبب القصوى. الجزائر.
- القانون 04-06. (2006). المتعلق بالتأمينات. الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15.
- سامر جلدة. (2009). *البنوك التجارية و التسويق المصرفي*. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- سليم علي الوردي. (2016). *إدارة الخطر والتأمين*. العراق: منشورات مصباح كمال - الطبعة الالكترونية.
- سميرة مرقاش. (2016). *أطروحة دكتوراه " التحالف الاستراتيجي كأداة لتحسين وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات العولمة دراسة حالة شركات التأمين*. الشلف-الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف.
- عبد الإله نعمة جعفر. (2007). *النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين*. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- عبد القادر بريش، و محمد حمو. (2008). *أفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية. إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة* (صفحة 310). ورقلة - الجزائر: جامعة قاصدي مرباح- ورقلة.
- فواز صالوم حموي، و محمد رمضان اسماعيل. (2011). *إدارة المؤسسات والأسواق المالية*. دمشق-سوريا: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة.
- محمود عبد القادر زماميري. (2008). *التأمين المصرفي. رسالة التأمين: دراسات ومواضيع تأمينية*، الصفحات 14-15.
- مختار محمود الهانسي، و ابراهيم عبد النبي حمودة. (بلا تاريخ). *مبادئ الخطر والتأمين*. الاسكندرية-مصر: الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع.
- ممدوح حمزة أحمد. (2006). *إدارة الخطر والتأمين*. القاهرة: www.kotobarabia.com.
- موسى شقيري نوري، محمود ابراهيم نور، وليد أحمد صافي، سوزان سمير ذيب، و ايناس ظافر الرامييني. (2009). *المؤسسات المالية المحلية والدولية*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- Alain Borderie و Michel Laffitte. (2004). *La Bancassurance, stratégie et perspectives en France et en Europe*. Paris-France: Revue Banque.
- ATLAS MAGAZINE. (2010). *Algérie - Résultat 2008* "l'actualité de l'assurance En Afrique et Au Moyen Orient.
- Chevalier Marjorie، Carole Launay و Mainguy Bérangère. (2005). *Bancassurance, Analyse de la Bancassurance dans le monde*. France: Focus, Scor vie.
- Direction des Assurances. (2015). *Activité des Assurances en Algérie*. Algérie: Ministère de Finance.
- EL HABBOULI, H. (2015). *Thèse de Doctorat " le contrat d'assurance vie en droit compare Fronco-marocain*. France: Université de RENNES 1.
- Emilia CLIPICI و Catalina BOLOVAN. (2012). *Bancassurance- main insurance distribution and sale channel in Europe*. University of Pitesti Faculty of economic Sciences (المحرر، scientific bulletin-economic sciences 11 (special issue).56
- ERNEST& YOUNG. (2010). *Bancassurance: a winning formula*. Australia: Insurance agenda.
- Fabrice Gardette. (2012). *Bancassurance 2015, transformations des bancassureurs en France à l'horizon 3 ans*. France: Accenture.
- Jean Pierre Daniel. (1995). *Les enjeux de la bancassurance*. Paris-France: Edition de verneuil.
- Majdi BEN SELMA. (2009). *Les assureurs se lancent dans le métier bancaire : étude exploratoire de trois cas en France*. France: journée de recherche en management bancaire, centre d'études et de recherche en management de Touraine, laboratoire Orléanais de Gestion.
- Mark Teunissen. (2008). *Bancassurance: tapping into the banking strength*. the Geneva papers on Risk & Insurance- issues & practice.409، (03)33
- Sandrine Dufour-Kippelen. (2008). *Les contrats d'assurance dépendance sur le marché Français en 2006. des études, de l'évaluation et des statistiques* "DREES.39-01 الصفحات (84)".
- SIGMA. (2006). *World Insurance In 2005: Moderate Premium Growth attractive Profitability*. Switzerland: Swiss Reinsurance Company, Economic Research& Consulting.
- Sigma. (2013). *Assurance prévoyance : une approche centrée sur le consommateur*. SUISSE: Swiss-Re Ltd Economic Research & Consulting.
- SIGMA. (2014). *Quelle prise en charge? Trouver des solutions durables pour la dépendance dans un monde vieillissant*. Suisse: Swiss Re Ltd Economic Research & Consulting.
- SIGMA. (2016). *L'assurance dans le monde en 2015: une croissance continue cachant des disparités régionales*. Suisse: Swiss Ré Ltd Economic Research 1 & Consulting.
- United Nations. (2015). *World population prospects the 2015 revision*. New York.

Referrals and references:

- Abdelilah Neama Jaafar, (2007), *Accounting systems in banks and insurance companies*, Jordan: El Manahedj House for Publishing and Distribution.
- Abdelkader Bereishe, and Mohamed Hammou, (2008), *Prospects for Algerian banks to provide insurance products, "Reforming the Algerian banking system in light of the current developments"*, Ouargla - Algeria: Kasdi Merbah University - Ouargla.

- Fawaz Salloum Hamawi, and Mohammed Ramadan Ismail, (2011), Management of financial institutions and markets, Damascus-Syria: Alaa El-Din House for publishing, distribution and translation.
- Ibrahim Ali Ibrahim Abd Rabbo, (2006), Insurance principles, Alexandria - Egypt: University press.
- Ibrahim Ali Ibrahim Abed Rabbo, (2008), Risk and insurance, theoretical principles and practical applications, Alexandria, Egypt: George Awadh University Press.
- Law 06-04. (2006), insurance-related, Algeria: Algerian Official Journal, n ° 15.
- Mahmoud Abdelkader Zamamiri, (2008), Bancassurance, Insurance Letter: Studies and Insurance Topics, pp. 15-14.
- Mamdouh Hamza Ahmed, (2006), Risk management and insurance, Cairo: www.kotobarabia.com.
- Mamdouh Hamza Ahmed, (2006), Risk management and insurance, Cairo: www.kotobarabia.com.
- Mokhtar Mahmoud Al-Hansi, and Ibrahim Abdel-Nabi Hamouda, (2001) Principles of Risk and Insurance, Alexandria - Egypt: University House for publishing, printing and distribution.
- Mousa Shukairy Nouri, Mahmoud Ibrahim Nour, Walid Ahmed Safi, Suzan Samir dhib, and Enas Dhafer Al-Ramini, (2009), Domestic and international financial institutions. Jordan: Al Masira house for publishing, distribution and printing.
- Official Journal No. 17. (20 02, 2008), The decision of the Minister of Finance. Determining the maximum percentage of a bank or financial institution's contribution to the capital of an insurance and/or reinsurance company, Algeria.
- Official Journal No. 59. (06-08, 2007), Decision of the Ministry of Finance, fixing the insurance products that can be distributed by banks, institutions financial as well as the maximum levels of the distribution commission.
- Official Journal No.35 (23 05, 2007), Executive Decree No. 07-153. The terms and conditions for the distribution of insurance products through banks, financial institutions and other distribution networks, Algeria.
- Osama Azmi Salam, and Mousa Shukairy Nouri, (2010), Risk management and insurance, Jordan: Hamed's press for Publishing and Distribution.
- Salim Ali Al-Wardi, (2016), Risk management and insurance, Iraq: Misbah Kamal Publications - Electronic Edition.
- Samer Djelda, (2009), Commercial banks and banking marketing, Jordan: Osama house for publishing and distribution.
- Samira Markash, (2016), PhD thesis "Strategic alliance as a tool to improve and enhance the competitiveness of the economic institution in light of the challenges of globalization, a case study of insurance companies, Chlef-Algeria: Hassiba Ben Bouali University- Chlef".

الملاحق:

الجدول رقم 01: خصائص التأمين على الحياة

الخصائص	
- ينصب التأمين على حادث الوفاة رغم انه مؤكد الحدوث	←
إلا ان خطر الوفاة بالمعنى التأميني يتعلق بموعد تحقق الوفاة الذي يعتبر ذو طبيعة احتمالية.	
ينصب التأمين على خطري الوفاة المبكرة والوفاة المتأخرة	←
من خلال مجموعة من خيارات وثائق تأمين الحياة المختلفة.	
- لا توجد قيمة معينة لحياة الإنسان لذلك:	←
- يحق للمؤمن له التأمين على حياته بالمبلغ الذي يشاء؛	
- مسؤولية المؤمن تتحدد بمبلغ التأمين المنفق عليه؛	
- يحق للمؤمن له شراء أكثر من وثيقة تأمين على الحياة لعدم تطبيق مبدأ المشاركة عند تحقق الخطر.	
وبالتالي لا تعتبر عقود التأمين على الحياة من العقود التعويضية.	←
- معظم وثائقه هي صيغة مكملة لقنوات الضمان الاجتماعي؛	
- يعمل على تسديد التزامات المؤمن له بعد وفاته كما هو الحال في تأمين المقترضين؛	←
- ضمان دخل للورثة بعد وفاة المؤمن له، أو دخل للمؤمن له عند الشيخوخة؛	
- تمثل الإعفاءات الضريبية من أهم الحوافز لشراء وثائق التأمين.	
من دوافع التأمين على الحياة.	←

المصدر: سليم علي الورد (2016)، إدارة الخطر والتأمين، مكتبة التأمين العراقي، ص 178.

الجدول رقم 2: تطور حجم أقساط تأمين الحياة العالمي للفترة 2006-2015

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التأمين العالمي	3 723	4 061	4 270	4 066	4 339	4 595	4 613	4 641	4 778	4 554
تأمين الحياة	2 209	2 393	2 490	2 332	2 520	2 627	2 621	2 608	2 655	2 534
% تأمين الحياة	59%	59%	58%	57%	58%	57%	57%	56%	56%	56%

المصدر: على تقارير «Sigma»، للسنوات 2007 إلى 2016

الجدول رقم 3: تطور كثافة تأمين الحياة العالمي للفترة 2006-2015

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
كثافة التأمين العالمي	554.6	607.7	633.9	595.1	627.3	661	656	652	662	621.2
كثافة تأمين الحياة	330.6	358.1	369.7	341.2	364.3	378	373	366	368	345.7
% كثافة تأمين الحياة	60%	59%	58%	57%	58%	57%	57%	56%	56%	56%

المصدر: تقارير «Sigma»، للسنوات 2007 إلى 2016

الجدول رقم 4: تطور معدل نفاذ تأمين الحياة العالمي للفترة 2006-2015

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نفاذ التأمين العالمي	7.5%	7.5%	7.1%	7.0%	6.9%	6.6%	6.5%	6.3%	6.2%	6.23%
معدل نفاذ تأمين الحياة	4.5%	4.4%	4.1%	4.0%	4.0%	3.8%	3.7%	3.5%	3.4%	3.47%
% نفاذ تأمين الحياة	60%	59%	58%	57%	58%	58%	57%	56%	55%	56%

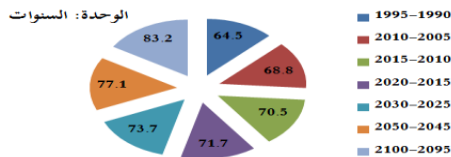
المصدر: تقارير «Sigma»، للسنوات 2007 إلى 2016

الشكل رقم 01: القوى المختلفة التي تتميز بها صيرفة التأمين

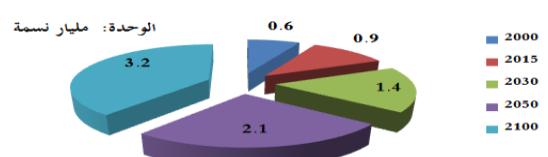


Source : Fabrice Gardette (2012), Bancassurance 2015, transformations des bancassureurs en France à l'horizon 3 ans, High performance delivered, Accenture, France, p 5.

الشكل رقم 03: تغيرات توقع الحياة عند الولادة في العالم للفترة (2100/1990)



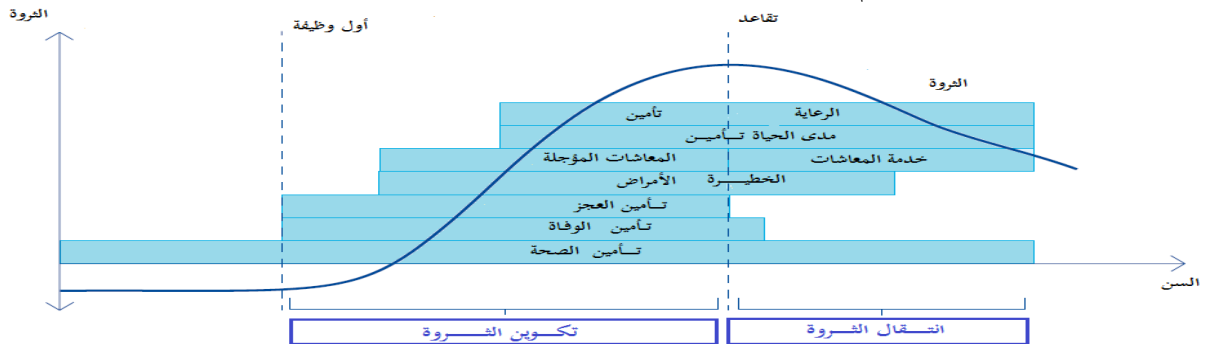
الشكل رقم 02: عدد سكان العالم الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق في العالم للفترة (2100 / 2000)



Source :

- United Nations (2015), **World population prospects the 2015 revision**, New York.
- United Nations (2004), **World population prospects the 2002 revision**, New York.

الشكل رقم 04: احتياجات الحماية المغطاة بتأمينات الاحتياط خلال دورة الحياة.



Source : Sigma (2013), Assurance prévoyance : une approche centrée sur le consommateur, Swiss-Re, N° 06, p 03.

الجدول رقم 05: طبيعة العقود التي تضمن أخطار فقدان الاستقلالية

طبيعة العقود	خصائص العقود
عقد الاحتياط.	✓ يدفع المؤمن له أقساط دورية؛ ✓ يتعهد المؤمن بدفع معاش دوري لمبلغ محدد مسبقاً، ✓ في حالة عدم حدوث الخطر، لا تسترد الاشتراكات المدفوعة؛ ✓ الضمان الرئيسي في هذه العقود هي فقدان الاستقلالية.
ضمان إضافي أو اختياري في عقد التأمين على الحياة.	✓ تتمثل الضمانات الأساسية في: الوفاة، التقاعد أو التوفير؛ ✓ يمكن تسبيق دفع المعاش أو رأس المال للمؤمن له في حالة فقدان الاستقلالية.
عقد التوفير، الرعاية والتأمين على الحياة.	✓ تسمح للمؤمن له بدفع اشتراك أو عدة اشتراكات يتم تجميعها في العقد؛ ✓ يتحول مبلغ التوفير المكوّن إلى معاش دوري، في حالة تعرض المؤمن له لفقدان الاستقلالية؛ ✓ يعتمد مبلغ المعاش على مبلغ التوفير المتراكم، ✓ في حالة عدم وقوع الحادث، أو وفاة المؤمن له قبل فقدان الاستقلالية، تُسترد الأموال المتراكمة (تدفع للورثة في حالة وفاة المؤمن له).
ضمان تكميلي في عقد تأمين للصحة.	✓ يمكن أن تكون تغطية تكاليف الرعاية في إطار عقد التأمين الصحي؛ ✓ أو تكون ضمان تكميلي.

Source : Sandrine Dufour-Kippelen (2008), Les contrats d'assurance dépendance sur le marché français en 2006, étude qualitative sur les contrats d'assurance dépendance en France, Direction de la recherche, des études, de l'évaluation et des statistiques (DREES), n°84, université Paris Dauphine, France, pp 7-8.

الجدول رقم 06: تطوّر معدل نفاذ التأمين في الجزائر للفترة (2005-2015)

السنوات	معدل النفاذ الإجمالي للتأمين	معدل النفاذ للتأمين على الحياة	معدل النفاذ العالمي للتأمين
2005	%0.5	%03.0	%7.52
2006	%0.5	%00.0	% 7.5
2007	%0.5	%00.0	% 7.5
2008	%0.6	%00.0	% 7.1
2009	%0.6	%00.0	% 7
2010	%0.8	%0.1	% 6.9
2011	%0.7	% 0.1	% 6.6
2012	%0.7	%00.0	% 6.5
2013	%0.8	%1.0	% 6.3
2014	%0.7	%00.0	% 6.2
2015	%0.82	%07.0	% 6.23

المصدر: تقارير «Sigma»، للسنوات 2006 إلى 2016

الجدول رقم 07 : تطوّر الكثافة التأمينية في الجزائر للفترة (2005-2015)

السنوات	كثافة التأمين (د.ج)	كثافة التأمين بالدولار	كثافة تأمين الحياة بالدولار	الكثافة التأمينية العالمية
2005	1266 دج	\$ 17.4	\$0.9	\$ 518.5
2006	1387 دج	\$ 18.7	\$1.2	\$ 554.8
2007	1561 دج	\$ 21	\$ 1.3	\$ 607.7
2008	1996.59 دج	\$ 30	\$ 2.4	\$ 633.9
2009	2251 دج	\$ 22.9	\$ 1.8	\$ 595.1
2010	2270 دج	\$ 32.8	\$ 2.5	\$ 627.3
2011	2373 دج	\$33	\$3	\$ 661
2012	2671.88 دج	\$34	\$ 2	\$ 656
2013	2976 دج	\$39	\$ 3	\$ 652

2014	3209 دج	\$40	\$ 3	\$ 662
2015	3271 دج	\$31.8	\$ 2.5	\$ 621.2

المصدر: التقارير السنوية للتأمينات الجزائرية، التقارير السنوية «Sigma» ، 2005- 2016

الجدول رقم 08: الحصة السوقية لتأمين الأشخاص (الحياة) في الجزائر حسب قنوات التوزيع المختلفة لسنة 2015.

طبيعة التأمين	صيرفة التأمين	الوكلاء	السماسرة	التوزيع المباشر (الوكالات)	التعاضديات
الأشخاص	17%	21%	2%	56%	5%

المصدر: إحصائيات صيرفة التأمين، التقرير السنوي للتأمينات، مديرية التأمينات، وزارة المالية، الجزائر، 2015.

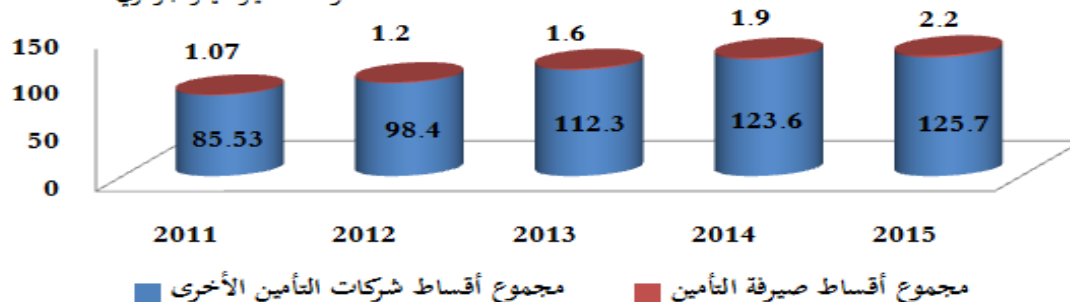
الجدول رقم 09: المنتجات المسموح بتوزيعها عبر المصارف والنسب القصوى لعمولة التوزيع المطبقة في الجزائر

المنتجات المسموح بتوزيعها	النسبة القصوى لعمولة التوزيع
تأمين الأشخاص (الرسملة)	40% من القسط الأول و 10% من الأقساط السنوية المئوية طيلة المدة الكاملة للعقد
فروع تأمين الأشخاص الأخرى (حوادث، المرض، الإعانة، الحياة، الوفاة)	15%
تأمين القروض	10%.
تأمين الأخطار المتعددة للسكن (الأخطار البسيطة للسكن)	32%
التأمين الإلزامي لأخطار الكوارث الطبيعية	5 %
تأمين الأخطار الزراعية	10%.

المصدر: القرار الوزاري المؤرخ في 2007/08/06

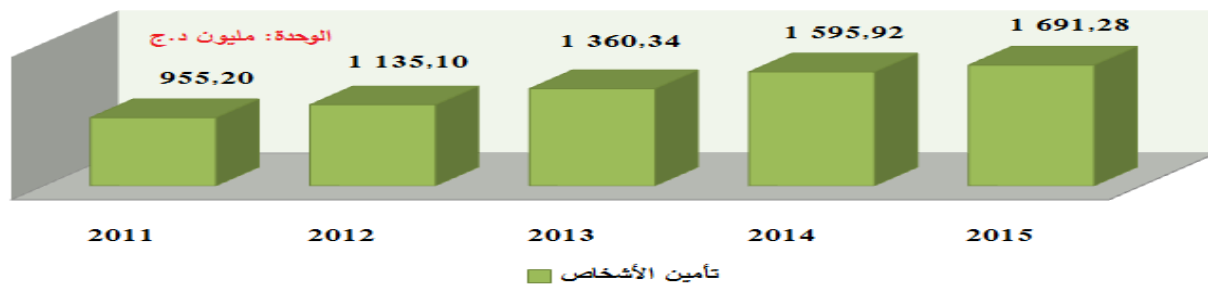
الشكل رقم 05: الحصة السوقية لصيرفة التأمين في الجزائر للفترة من 2011 إلى 2015

الوحدة: مليار دينار جزائري



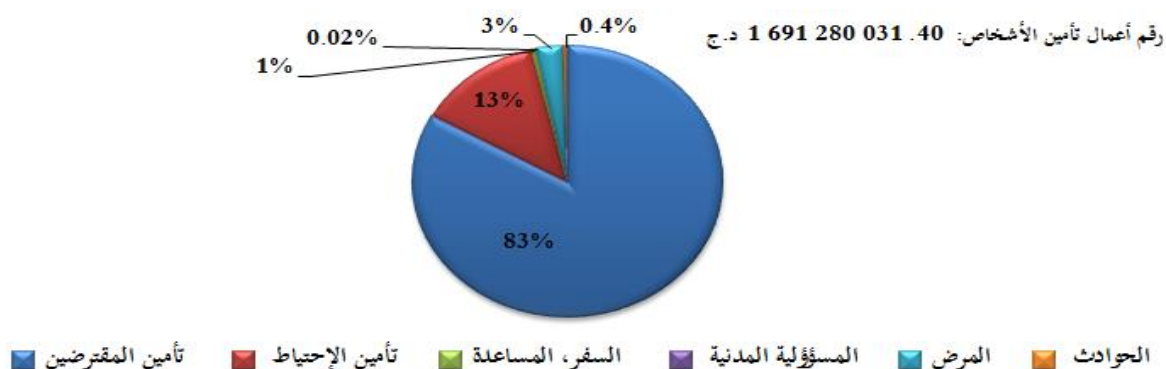
المصدر: التقارير السنوية للتأمينات، مديرية التأمينات، وزارة المالية، 2011-2015

الشكل رقم 06: تطوّر رقم أعمال صيرفة التأمين حسب منتج تأمين الأشخاص للفترة 2015/2011



المصدر: إحصائيات صيرفة التأمين، مديرية التأمينات، وزارة المالية، الجزائر، 2015-2011

الشكل رقم 07: توزيع رقم أعمال صيرفة التأمين حسب الفروع المختلفة لتأمينات الأشخاص في الجزائر لسنة 2015



المصدر: إحصائيات صيرفة التأمين، مديرية التأمينات، وزارة المالية، الجزائر، 2015.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

مرقوم كلثوم. (2021). تأمينات الحياة في الجزائر، أي دور لصيرفة التأمين؟، مجلة رؤى اقتصادية، 11(02)، جامعة الوادي، الجزائر، صص 389-411.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).



Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category